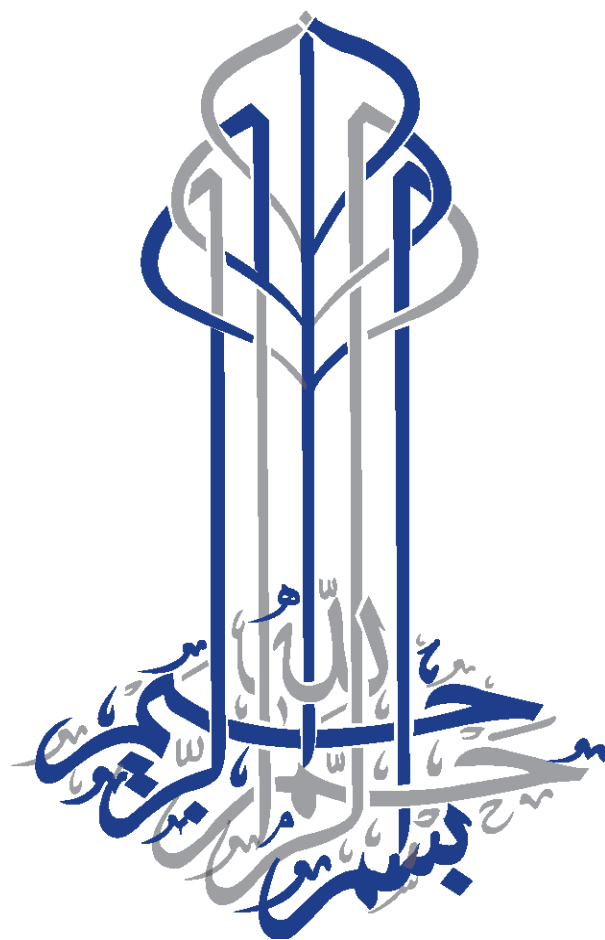


التقرير السنوي

الخامس عشر لمجموعة العمل المالي
لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
لعام ٢٠١٩م

© ٢٠١٩م مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز القيام بنشر هذا المستند أو إعادة إصداره أو ترجمته، كلياً أو جزئياً دون الحصول على إذن كتابي مسبق من مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ص.ب: ١٠٨٨١، المنامة – مملكة البحرين، فاكس: +٩٧٣١٧٥٣٠٦٢٧، عنوان البريد الإلكتروني: info@menafatf.org



فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
• كلمة سعادة رئيس مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الدكتور/ صبحي مصباح زيد.	٥
• كلمة سعادة السكرتير التنفيذي، لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الدكتور/ الوليد بن خالد آل الشيخ.	٨
القسم الأول: لمحة عن مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	
• نظرة عامة عن المجموعة وأهدافها.	١١
• الهيكل العام للمجموعة.	١٢
• الدول الأعضاء والمراقبون بالمجموعة.	١٣
القسم الثاني: التنسيق والتعاون الإقليمي والدولي	
• الاجتماعات العامة للمجموعة واجتماعات فرق العمل المصاحبة لها خلال العام ٢٠١٩م.	١٥
• التنسيق والتعاون مع مجموعة العمل المالي (فاتف) والمجموعات الإقليمية النظيرة والجهات الدولية الأخرى.	٢٣
القسم الثالث: بناء وتعزيز أطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	
أولاً: في مجال التقييم المتبادل:	
• عملية تقييم ومتابعة الدول الأعضاء للمجموعة.	٢٦
• البرنامج الزمني لعملية التقييم المتبادل في إطار الجولة الثانية.	٢٨
ثانياً: في مجال المساعدات الفنية والتطبيقات:	
• نشر الوعي حول طرق واتجاهات وأساليب جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب خلال العام ٢٠١٩م.	٢٩
• ورش العمل والبرامج التدريبية التي نظمتها وشاركت فيها المجموعة في العام ٢٠١٩م.	٢٩
القسم الرابع: القوائم المالية والحسابات الختامية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م	
	٣٣



كلمة سعادة رئيس المجموعة

بسم الله الرحمن الرحيم

أما بعد،

بالأصالة عن نفسي ونيابة عن دولة ليبيا، تشرفت برئاسة مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أجل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لعام ٢٠١٩م تحقيقاً لدعم المجموعة في تحقيق أهدافها المنشودة، على أمل أن يتواصل التعاون والجهد لنقل المجموعة إلى مستوى نصلو إليه جميعاً في دورة الرئاسة التالية.

في إطار العمل على تحقيق أهداف مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وعلى النحو الذي يلبي تطلعات الدول الأعضاء في المجموعة إلى حماية نظامها المالي والاقتصادي من تهديدات جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسليح، فقد سعت دولة ليبيا من خلال استلامها رئاسة المجموعة للعام ٢٠١٩م إلى تحقيق برنامجها الرئاسي - بمساهمة فاعلة من العديد من الدول الأعضاء والجهات المراقبة - والذي تحددت أولوياته في الحرص على زيادة فعالية أداء المجموعة، إذ طمحت دولة ليبيا إلى تعزيز الجهود التي بذلت خلال السنوات الماضية بهدف إجراء عمليات تقييم متبادل جيدة والخروج بنقارير تقييم ذات جودة عالية واتساق، وعليه فقد قرر الاجتماع العام التاسع والعشرون اعتماد مبادرة مجموعة العمل المالي (FATF) بالعمل على إعداد خطة عمل تعد بالتعاون بين المجموعتين والتي تم إعدادها لمناقشتها من أجل ضمان زيادة فعالية أداء المجموعة وسكرتارية المجموعة.

أما في شأن مكافحة الفساد وغسل عائدات الفساد واسترداد الأصول، فقد قامت دولة ليبيا بالتنسيق مع المجموعة بالتواصل مع الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في سبيل إطلاق منتدى لمكافحة الفساد واسترداد الأصول ليكون ملتقى دورياً يجمع هيئات مكافحة الفساد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مع نظرائهم في وحدات الإخبار المالي والعديد من الأجهزة والسلطات ذات العلاقة من أجل تعزيز تبادل الخبرات والارتقاء بالتنسيق المتبادل من خلال طرح أفضل الممارسات محلياً ودولياً والقيام بالدراسات ذات العلاقة بهدف دعم تحقيق الأهداف المشتركة.

إلى جانب ذلك، فقد اقترحت دولة ليبيا تنفيذ مشروع تطبيقات حول مكافحة غسل الأموال عبر جرمي الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين بدءاً من مطلع العام ٢٠٢٠م والذي أبدت العديد من الدول الأعضاء تأييدها لهذا المشروع، حيث تعد هاتين الجريمتين من الجرائم العابرة للحدود، وقد أبدت الجمهورية التونسية مشكورة رغبتها في ترأس فريق العمل. إذ يهدف هذا المشروع إلى إعداد تقرير يساهم في عرض آخر التطورات عن طبيعة ونطاق جرمي الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين وعلاقتها بجريمة غسل الأموال، وتوفير مؤشرات حديثة عن مكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين ومخاطرها، مع تقديم

أفضل الممارسات، وتسليط الضوء على الممارسات السائدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والذي من شأنه أن يساهم في مساعدة الدول في فهم المسألة بشكل أفضل وتحسين قدرات المنع والكشف والعرقلة لديها، وبالتالي، تعزيز جهودها في مكافحة غسل الأموال من خلال الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين.

خلال أبريل عام ٢٠١٩م، عقدت المجموعة الاجتماع العام التاسع والعشرون في مدينة عمان بالمملكة الأردنية الهاشمية، وعددا من اجتماعات وفرق العمل واللجان، نوقشت خلالها العديد من الموضوعات المهمة. ففي إطار فريق عمل التقييم المتبادل، اعتمد الاجتماع العام تقرير التقييم المتبادل للمملكة المغربية، على أن تقدم المملكة المغربية تقرير المتابعة المعززة الأول للاجتماع العام الواحد والثلاثون، كما قرر الاجتماع العام، وفقاً لإجراءات المجموعة، تأجيل البت في تقرير التقييم المتبادل للمملكة الأردنية الهاشمية إلى الاجتماع العام الثلاثون. وفي إطار عملية المتابعة اللاحقة لعمليات التقييم المتبادل، تم اعتماد تقرير المتابعة الأول للجمهورية الإسلامية الموريتانية (الذي تضمن طلب إعادة تقييم درجات الالتزام الفني) في إطار الجولة الثانية من عملية التقييم المتبادل على أن تقدم تقريرها الثاني ضمن عملية المتابعة المعززة للاجتماع العام الواحد والثلاثون. كما تم اعتماد تقرير التحديث الأول لكلاً من سلطنة عمان والجمهورية اللبنانية وتوقفهما عن تقديم تقارير التحديث في إطار الجولة الأولى نظراً لقرب موعد عملية التقييم المتبادل للدولتين خلال الجولة الثانية، واعتماد تقرير التحديث الثاني لدولة الكويت على أن تقدم تقرير التحديث الثالث للاجتماع العام في أبريل ٢٠٢١م. وفي إطار المساعدات الفنية والتطبيقات، ناشد الاجتماع العام الدول الأعضاء بالمشاركة بفاعلية وترؤس الجلسات الفرعية في ورشة عمل التطبيقات وبناء القدرات بالاشتراك مع مجموعات العمل المالي النظيرة في أفريقيا في مدينة القاهرة بجمهورية مصر العربية خلال الفترة ٣٠ يوليو - ٢ أغسطس ٢٠١٩م. كما تم اعتماد تقرير برنامج الالتزام الضريبي الطوعي في المملكة الأردنية الهاشمية، على أن تقدم الأردن تحديثاً عما يتم إنجازه للاجتماع العام الثلاثون.

وخلال نوفمبر ٢٠١٩م، عقدت المجموعة الاجتماع العام الثلاثون في القاهرة بجمهورية مصر العربية، نوقشت خلاله العديد من الموضوعات المهمة المتعلقة بمكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب على الصعيدين الإقليمي والدولي. في إطار عملية التقييم المتبادل، قرر الاجتماع العام اعتماد تقرير التقييم المتبادل للمملكة الأردنية الهاشمية وتصنيفها في المتابعة المعززة على أن تقدم تقرير المتابعة المعززة في الاجتماع العام الثاني والثلاثون، كما اعتمد تقرير المتابعة المعززة الرابع للجمهورية التونسية (الذي تضمن طلب إعادة تقييم بعض درجات الالتزام الفني) في إطار الجولة الثانية من عملية التقييم المتبادل. واعتمد الاجتماع العام تقرير المتابعة المعززة الأول لمملكة البحرين (دون طلب إعادة تقييم درجات الالتزام الفني)، والتحديث المقدم من المملكة العربية السعودية حول تقرير المتابعة المعززة الأول للمملكة (الذي تضمن طلب إعادة تقييم بعض درجات الالتزام الفني). وفي مجال المساعدات الفنية والتطبيقات، اعتمد الاجتماع العام توصية فريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات بتنفيذ مشروع التطبيقات حول مكافحة غسل الأموال عبر جرمي الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، بدءاً من مطلع العام ٢٠٢٠م.

وفي الختام، إذ نشيد بما قامت به وحققته الرئاسة المتعاقبة على رئاسة المجموعة وأتمنى أن نكون قد وفقنا في مسيرتنا، ونكون قد ساهمنا في تحقيق الأهداف التي نسعى إليها جميعا. وإنني أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لجميع الزملاء من رؤساء وفود وجميع العاملين في سكرتارية المجموعة وعلى رأسهم السكرتير التنفيذي لما بذلوه من جهد ودعم وحسن معاملة، ونأمل أن يتواصل التعاون والجهد لنقل المجموعة إلى مستوى نصبوا إليه جميعا في أداء رسالتها في دورة الرئاسة القادمة.

مع أطيب تحياتي وتقديري

د. صبحي مصباح زيد

رئيس مجموعة العمل المالي

لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



كلمة سعادة السكرتير التنفيذي

بسم الله الرحمن الرحيم

الإخوة والأخوات الكرام،

في البداية، يسرني أن أقدم لكم التقرير السنوي الخامس عشر لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للعام ٢٠١٩م. ويسرني أن أقدم التهئة لرئاسة المجموعة ولجميع الدول الأعضاء والمراقبين ولأعضاء سكرتارية المجموعة على ما تم تحقيقه وإنجازه خلال العام ٢٠١٩م.

خلال هذا العام، كرست المجموعة جزءاً من جهودها ومواردها المتاحة من أجل تعزيز العلاقة والتواصل بشكل مباشر مع مجموعة العمل المالي (FATF) والمجموعة الإقليمية النظيرة. ففي هذا العام، نظمت المجموعة بالتعاون مع مجموعة العمل المالي عدداً من الفعاليات المشتركة شملت ورش عمل مشتركة لإعداد المقيمين والدول الخاضعة للتقييم المتبادل، كما شملت أيضاً تنظيم مشترك للزيارات الميدانية في إطار عمليات التقييم المتبادل.

كما سعت المجموعة منذ تأسيسها إلى تحقيق أهدافها في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب خاصةً في مجال زيادة وعي الدول الأعضاء حول مخاطر جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب وأساليبها واتجاهاتها الحديثة، ومساعدة الدول في الوصول إلى أفضل الحلول لمكافحتها، وتقييم مدى التزام الدول الأعضاء بالمعايير الدولية والتأكد من مدى فاعلية النظم المطبقة لديها. بالإضافة إلى مساعدة الدول الأعضاء في الحصول على المساعدات الفنية والتدريب بمستوى عالٍ يدعم جهودها في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وعلى اتخاذ الترتيبات والإجراءات اللازمة لتطوير أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المطبقة لديها.

وتؤكد المجموعة دوماً حرصها في إطار تحقيق أهدافها في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ودرء مخاطرها، والمساهمة مع الدول الأعضاء فيها للوصول إلى أفضل الحلول لمكافحتها، وتقييم مدى التزام الدول الأعضاء بالمعايير الدولية والتأكد من مدى فاعلية النظم المطبقة لديها. بالإضافة إلى تقديم المساعدات الفنية لها بما يدعم جهودها في مجال المكافحة، وعلى اتخاذ الترتيبات والإجراءات اللازمة لتطوير أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المطبقة لديها. لذلك، استطاعت المجموعة في أن تبرز دورها في الأوساط الدولية من خلال تواجدها المتميز في شتى المحافل ومشاركتها بفعالية في جهود مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ففي إطار تعزيز العلاقة والتعاون مع مجموعة العمل المالي، شاركت سكرتارية المجموعة في الاجتماع المباشر للفريق المشترك لأفريقيا والشرق الأوسط (JG/AME) التابع لمجموعة العمل المالي خلال الفترة ١٦ - ١٧ يناير ٢٠١٩م في مدينة دبي، بدولة الإمارات العربية المتحدة، والاجتماع العام لمجموعة العمل المالي خلال الفترة ١٧ - ٢٢ فبراير ٢٠١٩م في مدينة باريس بالجمهورية الفرنسية، وورشة العمل المشتركة الأولى لسكرتارية مجموعة العمل المالي والمجموعات الإقليمية الأخرى حول "عملية التقييم المتبادل" خلال الفترة ٢ - ٦ سبتمبر ٢٠١٩م في الجمهورية الفرنسية. كما نظمت سكرتارية المجموعة ورشة عمل مشتركة مع مجموعة العمل المالي لتدريب وتأهيل المقيمين خلال الفترة ٢٤ - ٢٨ فبراير ٢٠١٩م في مدينة مسقط، بسلطنة عمان.

ومواصلة لسعي المجموعة في تعزيز علاقاتها مع المنظمات الإقليمية والدولية والمجموعات النظرية، نظمت سكرتارية المجموعة بالتعاون مع وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المصرية ورشة عمل مشتركة للتطبيقات وبناء القدرات بين مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENAFATF) ومجموعة مكافحة غسل الأموال لشرق وجنوب أفريقيا (ESAAMLG)، ومجموعة غرب أفريقيا لمكافحة غسل الأموال (GIABA) خلال الفترة ٣٠ يوليو - ٢ أغسطس ٢٠١٩م في جمهورية مصر العربية. كما شاركت سكرتارية المجموعة في الدورة الاعتيادية الثالثة والأربعين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في تاريخ ١٥ سبتمبر ٢٠١٩م والتي أقيمت أيضا في جمهورية مصر العربية.

وضمن جهود المجموعة في مجال التقييم المتبادل خلال هذا العام، نظمت سكرتارية المجموعة بالاشتراك مع مجموعة العمل المالي الزيارة الميدانية لفريق التقييم المتبادل لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة ١ - ١٨ يوليو ٢٠١٩م في دولة الإمارات العربية المتحدة، وورشة عمل حول "إعداد الدولة لعملية التقييم المتبادل" خلال الفترة ٢٧ - ٢٩ يوليو ٢٠١٩م في جمهورية مصر العربية، والاجتماع المباشر بين فريق التقييم المتبادل والمملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة ١٠ - ١٣ سبتمبر ٢٠١٩م في المملكة الأردنية الهاشمية. كما نظمت سكرتارية المجموعة بالاشتراك مع مجموعة العمل المالي ورشة عمل حول "إعداد الدولة لعملية التقييم المتبادل" خلال الفترة ٢٢ - ٢٤ أكتوبر ٢٠١٩م في دولة قطر.

أما في مجال المساعدات الفنية، فقد نفذت المجموعة خلال العام ٢٠١٩م، برامج تدريبية لموضوعات هامة شملت، تبادل الخبرات والتحديات وأفضل الممارسات في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وإعداد الدول الخاضعة لعملية التقييم المتبادل، وثبات فعالية أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومعرفة نظام مجلس الأمن وآلياته، والرقابة المصرفية المستندة على النهج القائم على مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. حيث شارك في هذه البرامج العديد من المتدربين ممثلين عن الدول الأعضاء في المجموعة، ونفذت هذه البرامج بالتعاون مع الجهات المانحة مثل مجموعة العمل المالي، وصندوق النقد الدولي، وغيرها من الجهات.

وقامت المجموعة خلال العام ٢٠١٩م، وفي إطار متابعة التزام الدول الأعضاء في المجموعة بالمعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، باعتماد ثلاث تقارير في إطار الجولة الأولى لكل من دولة الكويت، سلطنة عمان والجمهورية اللبنانية وثلاث تقارير متابعة معززة في إطار الجولة الثانية لكل من مملكة البحرين، الجمهورية التونسية والجمهورية الإسلامية الموريتانية. وأوضحت تلك التقارير مدى التقدم الذي حققته هذه الدول في مجال تحسين أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل

الإرهاب في ضوء الملاحظات الواردة في تقارير التقييم والمتابعة الخاصة بكل منها لعمليات التقييم المتبادل. كما أهنئ المملكة المغربية، والمملكة الأردنية الهاشمية على اعتماد تقاريرها والذي يوضح مدى التزام تلك الدول بالمعايير الدولية ذات العلاقة ومثمنين تلك الجهود التي قاموا بها في تقاريرهم.

وفي الختام، أتمنى أن نكون قد وفقنا في إعداد هذا التقرير السنوي الخامس عشر للمجموعة، ونكون قد ساهمنا في تحقيق الأهداف التي نسعى إليها جميعاً، والشكر موصول إلى جميع زملائي العاملين في سكرتارية المجموعة على جهودهم ولجميع المراقبين على دعمهم وتعاونهم المستمر مع تمنياتي للجميع كل التوفيق والنجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

د. الوليد بن خالد آل الشيخ

السكرتير التنفيذي

لمجموعة العمل المالي

لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

القسم الأول: لمحة عن مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

نظرة عامة عن المجموعة

في العام ٢٠٠٣م طُرحت بشكل رسمي فكرة إنشاء مجموعة إقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أجل مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب على غرار مجموعة العمل المالي (FATF). تلاها عدد من اللقاءات الرسمية خلال الفترة من أكتوبر ٢٠٠٣م إلى يوليو ٢٠٠٤م. وفي ٣٠ نوفمبر ٢٠٠٤م في مدينة المنامة عاصمة مملكة البحرين، قررت حكومات أربع عشرة دولة عربية في اجتماع وزاري إنشاء تلك المجموعة وسميت "مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" (MENAFATF). وقد انضمت إلى المجموعة بعد ذلك خمس دول أخرى. ووقعت جميع الدول الأعضاء على مذكرة تفاهم تمثل إنجازاً تاريخياً للدول العربية، كونها تدل على مدى جدتها في التصدي للمخاطر الناجمة عن عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وتحتضن مملكة البحرين مقر سكرتارية المجموعة التي باشرت عملها منذ إنشائها، حيث وفرت لها مملكة البحرين كافة الإمكانيات اللازمة لذلك، وتأكيداً على أهمية الدور المناط بالمجموعة فقد تم التوقيع على اتفاقية المقر بين حكومة مملكة البحرين والمجموعة وأقرها مجلسي الشورى والنواب، ثم أصدر جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين حفظه الله، القانون رقم (٥) لسنة ٢٠٠٩م بالتصديق على الاتفاقية بتاريخ ٢٦ مارس ٢٠٠٩م ونُشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢ أبريل ٢٠٠٩م.

ونظراً للتأثيرات السلبية الجسيمة لجرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب على استقرار النظام المالي والاقتصادي لأي دولة أو منطقة في العالم، تسعى الدول الأعضاء والمراقبين لدى المجموعة وبشكل مستمر على تطبيق ونشر السياسات والمعايير الدولية ذات العلاقة وتعزيز الالتزام بها بشكل فعال، خاصة التوصيات الصادرة عن مجموعة العمل المالي.

أهداف المجموعة

- تبني وتنفيذ التوصيات الأربعين لمجموعة العمل المالي في شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسليح.
- تنفيذ معاهدات واتفاقيات الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.
- التعاون فيما بينها لتعزيز الالتزام بهذه المعايير في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والتعاون مع المنظمات والمؤسسات والهيئات الإقليمية والدولية الأخرى لتعزيز الالتزام بها دولياً.
- العمل المشترك لتحديد الموضوعات المرتبطة بعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب ذات الطبيعة الإقليمية، وتبادل الخبرات في شأنها وتطوير الحلول للتعامل معها.
- اتخاذ تدابير في جميع أنحاء المنطقة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بفاعلية وبما لا يتعارض مع القيم الثقافية للدول الأعضاء وأطرها الدستورية ونظمها القانونية.

الهيكل العام للمجموعة



الاجتماع العام هو الجهاز المسؤول عن اتخاذ القرارات في المجموعة. ويتألف الاجتماع العام من ممثلين من الدول الأعضاء من ذوي الخبرة في مجالات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وتعتبر سكرتارية المجموعة مسؤولة عن تنفيذ الوظائف الفنية والإدارية للقيام بأعمال المجموعة مثل تنسيق عمليات التقييم المتبادل والتعاون مع الجهات الدولية والنظيرة خاصة مجموعة العمل المالي ومهام أخرى وفق ما يقرره الاجتماع العام.

وقد تم تشكيل فريق عمل التقييم المتبادل من الدول الأعضاء في المجموعة بهدف إعداد وتنظيم برنامج وعمليات التقييم المتبادل للدول الأعضاء وإعداد الإجراءات والعمل على تأهيل وتدريب المقيمين ومتابعة التطورات الدولية في هذا المجال.

كما تم تشكيل فريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات ليتولى تنفيذ برامج ومشاريع التطبيقات، وتحديد احتياجات الدول الأعضاء من المساعدات الفنية والتدريب والتنسيق في شأن توفيرها، ومتابعة آخر التطورات العالمية للاستفادة منها في تحسين نظم مكافحة في المنطقة.

أما بالنسبة لمنتدى وحدات المعلومات المالية فيعتبر آلية وقناة اتصال بين وحدات المعلومات المالية بالدول الأعضاء ويهدف إلى زيادة التعاون الإقليمي وتبادل الخبرات، وينعقد المنتدى على هامش الاجتماعات العامة للمجموعة وكلما دعت الحاجة إلى ذلك، وتتولى سكرتارية المجموعة أعمال منسق المنتدى.

إضافة إلى ذلك، تم تشكيل منتدى لفريق خبراء مكافحة تمويل الإرهاب لمناقشة المسائل التشغيلية ورصد التطورات ودراسة الموضوعات ذات الصلة بشكل مستمر، وتقديم توصيات للاجتماع العام بشأنها، وينعقد المنتدى على هامش الاجتماعات العامة للمجموعة وكلما دعت الحاجة إلى ذلك، وتتولى سكرتارية المجموعة أعمال منسق المنتدى.

وتشكل لجنة التقييم الوطني للمخاطر تعمل تحت مظلة فريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات، وتختص بمناقشة موضوع التقييم الوطني للمخاطر وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات حوله. وتتألف عضوية اللجنة للخبراء في مجال تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب من جميع الدول الأعضاء والمراقبين ومجموعات العمل المالي الإقليمية من الخبراء الذين

تتوفر فيهم المؤهلات العلمية والخبرات العملية في مجال التقييم الوطني للمخاطر، وتعد اللجنة لقاءاتها على هامش الاجتماعات العامة للمجموعة وكلما رأت اللجنة الحاجة إلى ذلك، وتتولى سكرتارية المجموعة أعمال منسق اللجنة.

الدول الأعضاء والعاقبون بالمجموعة

تضم المجموعة في عضويتها حالياً ٢١ دولة عربية، بعد قبول طلب انضمام كل من جمهورية جيبوتي في شهر ديسمبر ٢٠١٧م، وجمهورية الصومال الفيدرالية في شهر أكتوبر ٢٠١٨م، إضافةً إلى ١٦ دولة ومنظمة دولية تشغل مقاعد مراقبين بالمجموعة بعد قبول طلب انضمام جمهورية ألمانيا الاتحادية في أبريل ٢٠١٨م، وهذا يعكس مدى الاهتمام بنشاطات وعمل المجموعة. بالإضافة إلى أن المجموعة تتمتع بصفة عضو مشارك لدى مجموعة العمل المالي منذ العام ٢٠٠٧م، وتشغل مقعد مراقب بصفة متبادلة لدى كل من: مجموعة إيجمونت لوحدة المعلومات المالية (EGMONT)، ومجموعة العمل المالي لآسيا والمحيط الهادئ (APG)، ومجموعة العمل الأوراسيوية (EAG).

الدول الأعضاء:

			
الجمهورية التونسية	مملكة البحرين	الإمارات العربية المتحدة	المملكة الأردنية الهاشمية
			
جمهورية السودان	المملكة العربية السعودية	جمهورية جيبوتي	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
			
سلطنة عُمان	جمهورية العراق	جمهورية الصومال الفيدرالية	الجمهورية العربية السورية
			
الجمهورية اللبنانية	دولة الكويت	دولة قطر	دولة فلسطين
			
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	المملكة المغربية	جمهورية مصر العربية	دولة ليبيا
			
			الجمهورية اليمنية

المراقبون:

			
مملكة أسبانيا	الولايات المتحدة الأمريكية	المملكة المتحدة (بريطانيا وإيرلندا الشمالية)	الجمهورية الفرنسية
			
البنك الدولي	صندوق النقد الدولي	جمهورية ألمانيا الاتحادية	أستراليا
			
مجموعة آسيا والمحيط الهادي	مجموعة إيجمونت	مجموعة العمل المالي	مجلس التعاون لدول الخليج العربية
			
هيئة الأمم المتحدة	مجموعة العمل الأورآسيوية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	صندوق النقد العربي	منظمة الجمارك العالمية

القسم الثاني: التنسيق والتعاون الإقليمي والدولي

تولي مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا موضوع التعاون الإقليمي والدولي أهمية كبرى، باعتباره محور أساسي لتحقيق أهدافها ولدعم وتطوير نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى الدول الأعضاء. وتعمل المجموعة كحلقة وصل هامة بين الدول الأعضاء من جهة، وبينها والمؤسسات الإقليمية والدولية العاملة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من جهة أخرى.

ومما لا خلاف عليه أن التعاون الإقليمي والدولي يساهم بشكل هام في فعالية مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بصورة عامة، وفي هذا الإطار تعتبر الاجتماعات واللقاءات المشتركة بين الدول الأعضاء والمراقبين فرصة للتواصل وتبادل الخبرات والتجارب واستعراض آخر المستجدات والتطورات الإقليمية والدولية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مما يساعد على نقل المعارف والمعلومات، والذي من شأنه تعزيز وتحسين نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى الدول الأعضاء.

ونتناول في هذا القسم العديد من الاجتماعات الدورية واللقاءات، ونستعرض الفعاليات التي نظمتها أو شاركت فيها المجموعة خلال العام ٢٠١٩م، وأهم نتائجها، وذلك على النحو التالي:

الاجتماعات العامة للمجموعة واجتماعات فرق العمل المصاحبة لها خلال العام ٢٠١٩م

الاجتماع العام التاسع والعشرون، ٢٠ - ٢٥ أبريل ٢٠١٩م

عقد الاجتماع العام التاسع والعشرون في مدينة عمان بالمملكة الأردنية الهاشمية، خلال الفترة من ٢٠ إلى ٢٥ أبريل ٢٠١٩م، برئاسة دولة ليبيا ممثلة بسعادة الدكتور صبحي مصباح زيد مدير عام وحدة المعلومات المالية الليبية.

شارك في أعمال الاجتماع العام خبراء مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من عشرين دولة عربية أعضاء في المجموعة (المملكة الأردنية الهاشمية، دولة الامارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، الجمهورية التونسية، جمهورية جيبوتي، المملكة العربية السعودية، جمهورية السودان، الجمهورية العربية السورية، جمهورية الصومال الفيدرالية، جمهورية العراق، سلطنة عمان، دولة فلسطين، دولة قطر، دولة الكويت، الجمهورية اللبنانية، دولة ليبيا، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، والجمهورية اليمنية)، كما شارك فيها ممثلون عن عدة دول وجهات مراقبة لدى المجموعة (الجمهورية الفرنسية، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، مملكة اسبانيا، استراليا، جمهورية ألمانيا الاتحادية، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجموعة العمل المالي، هيئة الأمم المتحدة).

تناول الاجتماع العام خلال جلساته العديد من الموضوعات الهامة المتعلقة بعمل المجموعة وأنشطتها المختلفة، واتخذ جملة من القرارات فيما يخصها ومنها تعزيز الموارد البشرية لدى سكرتارية المجموعة. فقد قرر الاجتماع العام الموافقة على برنامج نظام إدارة أداء المجموعة ومعززات الأداء وفقاً للعرض المقدم من شركة فلك الإستشارية حول نظام إدارة أداء المجموعة، وتكليف سكرتارية المجموعة بإعداد تقرير تفصيلي حول مرئيات مشروع سياسات التعويضات والفوائد لموظفي سكرتارية المجموعة لعرضها على الاجتماع العام الثلاثون. كما اعتمد مقترح مجموعة العمل المالي بالعمل على إعداد خطة عمل

تضمن زيادة فعالية أداء المجموعة والسكرتارية، تعد بالتعاون بين مجموعة العمل المالي وسكرتارية المجموعة، على أن يتم تنفيذها تحت إشراف ومتابعة مجموعة العمل المالي.

وفي إطار عمليات التقييم المتبادل، اعتمد الاجتماع العام تقرير التقييم المتبادل للمملكة المغربية، على أن تقدم المملكة المغربية تقرير المتابعة المعززة الأول للاجتماع العام الواحد والثلاثون. كما قرر الاجتماع العام، وفقاً لإجراءات المجموعة، تأجيل البت في تقرير التقييم المتبادل للمملكة الأردنية الهاشمية إلى الاجتماع العام الثلاثون. وقد اعتمد الاجتماع العام تقرير المتابعة المعززة الأول للجمهورية الإسلامية الموريتانية (الذي تضمن طلب إعادة تقييم درجات الالتزام الفني) في إطار الجولة الثانية من عملية التقييم المتبادل على أن تقدم تقريرها الثاني ضمن عملية المتابعة المعززة للاجتماع العام الواحد والثلاثون. وفي إطار عمليات المتابعة اللاحقة لعمليات التقييم المتبادل للجولة الأولى، تم اعتماد تقرير التحديث الأول لكلاً من سلطنة عمان والجمهورية اللبنانية وتوقفهما عن تقديم تقارير التحديث في إطار الجولة الأولى نظراً لقرب موعد عملية التقييم المتبادل للدولتين خلال الجولة الثانية، واعتماد تقرير التحديث الثاني لدولة الكويت على أن تقدم تقرير التحديث الثالث للاجتماع العام في أبريل ٢٠٢١م. كما تم اعتماد كل من الجدول الزمني لعملية التقييم المتبادل في إطار الجولة الثانية، والجدول الزمني لعملية المتابعة في إطار الجولتين الأولى والثانية.

وفي إطار المساعدات الفنية والتطبيقات، ناشد الاجتماع العام الدول الأعضاء بالمشاركة بفاعلية وترؤس الجلسات الفرعية في ورشة عمل التطبيقات وبناء القدرات بالاشتراك مع مجموعات العمل المالي النظرية في أفريقيا في مدينة القاهرة بجمهورية مصر العربية خلال الفترة ٣٠ يوليو - ٢ أغسطس ٢٠١٩م. كما اعتمد الاجتماع العام كل من تقرير التطبيقات الدوري (كل سنتين)، والخطة التدريبية المعدلة للأعوام ٢٠١٧م - ٢٠١٩م. وفي شأن متابعة برامج الالتزام الضريبي الطوعي، تم اعتماد تقرير حول برنامج الالتزام الضريبي الطوعي في المملكة الأردنية الهاشمية، على أن تقدم الأردن تحديثاً عما يتم إنجازه للاجتماع العام القادم.

وفي ختام الاجتماع، تم استعراض عدد من تقارير فرق العمل واللجان المصاحبة شملت تقرير رئيسي فريق عمل التقييم المتبادل ورئيسي فريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات، حيث تضمن التقريران ما خلص إليه الفريقان من توصيات في اجتماعيهما، بالإضافة إلى تقرير رئيسي لجنة التقييم الوطني للمخاطر عن اجتماع اللجنة، وتقرير رئيس منتدى مكافحة تمويل الإرهاب، وتقرير رئيس منتدى وحدات المعلومات المالية.

اللقاء السادس لمنتدى خبراء مكافحة تمويل الإرهاب، ٢٠ أبريل ٢٠١٩م

عقد اللقاء السادس لمنتدى خبراء مكافحة تمويل الإرهاب على هامش الاجتماع العام التاسع والعشرون يوم السبت الموافق ٢٠ أبريل ٢٠١٩م، والذي تطرق إلى مخاطر واتجاهات وطرق تمويل الإرهاب من واقع الخبرة العملية للمشاركين، والتي كان أبرزها استعراض ممثل فريق الرصد ١٢٦٧ في مجلس الأمن التابع لهيئة الأمم المتحدة تحديثاً حول آخر المعلومات بخصوص مخاطر الإرهاب وتمويله في المنطقة، ولا سيما حول الوضع الحالي لتنظيم داعش والقاعدة وتطور خطر هذا التنظيم مع بعض الملامح لبعض الأقاليم، ومن ثم تقدم ممثل دولة فلسطين باستعراض بنود الاستراتيجية الوطنية التي قامت بها الجهات الوطنية في دولة فلسطين في سبيل الحد من مخاطر تمويل الإرهاب وفقاً للتهديدات ونقاط الضعف التي تم تحديدها في التقييم الوطني للمخاطر، كما تم استعراض دور وحدة معالجة المعلومات المالية في تنسيق جهود الجهات المحلية لإعداد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة تمويل الإرهاب. وقد تناول المنتدى في اجتماعه مخاطر واتجاهات وطرق تمويل الإرهاب من خلال قطاع تحويل الأموال، وفي هذا المجال استعرض ممثل جمهورية العراق الجهود الوطنية لمكافحة تمويل الإرهاب وبخاصة التنظيم الإرهابي داعش، كما استعرض حالة عملية شاملة لتمويل الإرهاب تم من خلالها استغلال قطاع تحويل الأموال وقطاعات أخرى لغايات

تمويل الإرهاب. كما تطرق المنتدى إلى اقتراح إنشاء فرق عمل متخصصة من الدول الأعضاء لتقديم تقارير فنية حول "كشف حالات تمويل الإرهاب والتحقيق فيها، والادعاء والمقاضاة في جرائم تمويل الإرهاب، والتقنيات الإلكترونية في التحقيقات المالية ودورها في كشف الأنماط الناشئة لأنشطة تمويل الإرهاب وذلك تنفيذاً للخطة التشغيلية لمكافحة تمويل الإرهاب التي اعتمدها المجموعة. كما قدمت ممثلة مجموعة العمل المالي عرضاً حول آخر المشاريع لمكافحة تمويل الإرهاب، وذلك باستعراض نبذة عن تقرير المجموعة حول تمويل داعش والقاعدة والمجموعات الموالية لها، والاستراتيجيات المتعلقة بتعطيل تمويل الإرهاب، بالإضافة لدليل تقييم مخاطر تمويل الإرهاب. وفي مجال رفع الوعي وعقد الدورات التدريبية للمعنيين بمكافحة تمويل الإرهاب، تقدم ممثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بعرض حول "جهود المكتب ونشاطاته في المنطقة" المتمثلة بعقد عدد من الدورات التدريبية، وبخاصة تلك المتعلقة بالعقوبات المفروضة عملاً بقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٢٦٧ و١٩٨٨ و١٣٧٣ وكذلك ورش عمل حول "تمويل انتشار التسلّح".

اللقاء التاسع عشر لمنتدى وحدات المعلومات المالية، ٢٠ أبريل ٢٠١٩م

عقد اللقاء التاسع عشر لمنتدى وحدات المعلومات المالية على هامش الاجتماع العام التاسع والعشرون يوم السبت الموافق ٢٠ أبريل ٢٠١٩م، واستعرض المنتدى خلال جلساته عدد من الموضوعات المدرجة على جدول أعماله، شملت تشجيع ومتابعة انضمام وحدات المعلومات المالية لمجموعة إيجمونت والتعاون معها، حيث استعرض ممثل إيجمونت لوحدات المعلومات المالية أبرز أعمال مجموعة إيجمونت، وتسليط الضوء على الشؤون التي تهم المنطقة والدول الأعضاء في المجموعة ووحدات المعلومات المالية فيها. إضافة إلى تبادل الخبرات من واقع أفضل الممارسات. حيث قدمت كل من مجموعة إيجمونت، وإدارة التحريات المالية البحرينية ولجنة التحاليل المالية التونسية، عروض تقديمية حول هذا الموضوع. وتطرق المنتدى إلى موضوع مجالس حوكمة وحدات المعلومات المالية التي تتشكل من الجهات ذات الصلة ومسألة حرية وحدة المعلومات المالية في توقيع مذكرات التفاهم. كما قدمت سلطنة عمان مقترح للاستفادة من التجارب التي تم عرضها وتنظيم ورش عمل تتناول كل مسألة بصورة منفصلة.

الاجتماع الرابع والثلاثون لفريق عمل التقييم المتبادل، ٢٠ - ٢٢ أبريل ٢٠١٩م

عقد الاجتماع الرابع والثلاثون لفريق عمل التقييم المتبادل على هامش الاجتماع العام التاسع والعشرون ابتداءً من يوم السبت إلى يوم الاثنين خلال الفترة من ٢٠ - ٢٢ أبريل ٢٠١٩م، حيث ناقش الفريق عدداً من الموضوعات الهامة، شملت تقارير كل من المتابعة المعززة الأولى للجمهورية الإسلامية الموريتانية (الذي تضمن طلب إعادة تقييم بعض درجات الالتزام الفني)، وتقرير التقييم المتبادل للمملكة الأردنية الهاشمية، وتقرير التقييم المتبادل للمملكة المغربية.

وفي إطار آخر التطورات المتعلقة بالجولة الثانية من عملية التقييم المتبادل تم عرض ملخص حول عمليات التقييم المتبادل لكلاً من دولة الإمارات العربية المتحدة، وجمهورية مصر العربية.

كما ناقش الفريق الجدول الزمني لعملية التقييم المتبادل في إطار الجولة الثانية، والجدول الزمني لعملية المتابعة في إطار الجولتين الأولى والثانية. وناقش كذلك ورقة إجراءات الجولة الثانية من عملية التقييم المتبادل وعملية المتابعة، بالإضافة إلى آليات إعادة تقييم درجات الالتزام الفني.

الاجتماع العاشر للجنة التقييم الوطني للمخاطر، ٢١ أبريل ٢٠١٩م

عقد الاجتماع العاشر للجنة التقييم الوطني للمخاطر على هامش الاجتماع العام التاسع والعشرون يوم الأحد الموافق ٢١ أبريل ٢٠١٩م، حيث ناقش ضمن جدول أعماله موقف الدول الأعضاء في عملية التقييم الوطني للمخاطر، وتجارب الدول الأعضاء في عملية التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والذي تضمن تقديم تجربة كلاً من دولة فلسطين والجمهورية الإسلامية الموريتانية، وتجارب مجموعة العمل المالي وصندوق النقد الدولي التي تمت مناقشتها كذلك خلال الاجتماع العام.

الاجتماع الثامن والعشرون لفريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات، ٢٢ أبريل ٢٠١٩م

عقد الاجتماع الثامن والعشرون لفريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات على هامش الاجتماع العام التاسع والعشرون يوم الاثنين الموافق ٢٢ أبريل ٢٠١٩م، حيث ناقش الفريق البنود المدرجة على جدول أعماله.

ففي مجال التطبيقات، قدمت سكرتارية المجموعة عرض حول مسودة تقرير مشروع التطبيقات الدوري (كل سنتين)، كما قدمت سكرتارية المجموعة ورقة حول الموضوعات الجديدة التي تم اقتراحها للدراسة كمشروعات في مجال التطبيقات. كما أشارت سكرتارية المجموعة إلى أهمية المشاركة في ورشة عمل التطبيقات وبناء القدرات المشتركة بين مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومجموعة مكافحة غسل الأموال لشرق وجنوب أفريقيا، ومجموعة غرب أفريقيا لمكافحة غسل الأموال، والتي ستعقد بجمهورية مصر العربية خلال الفترة ٣٠ يوليو - ٢ أغسطس ٢٠١٩م. وأوصى الفريق إلى أهمية هذه الورشة المشتركة التي سيشترك فيها خبراء من أعضاء المجموعات الإقليمية ومجموعة العمل المالي والعديد من المنظمات الإقليمية والدولية.

وفي مجال المساعدات الفنية، استعرض الفريق الخطة التدريبية المحدثة للأعوام ٢٠١٧م - ٢٠١٩م. والبرامج التي تم تنفيذها حسب الخطة، وأوصى الفريق برفعها للاعتماد في الاجتماع العام، وحث الدول على استضافة الفعاليات المدرجة فيها. وفي هذا الإطار، تقدم ممثل مجموعة إيجمونت بعرض حول موضوع استقلالية وحدات المعلومات المالية، كما قدم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، عرضاً بأخر نشاطات المكتب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

الاجتماع العام الثلاثون، ٢٣ - ٢٨ نوفمبر ٢٠١٩م

عقد الاجتماع العام الثلاثون في القاهرة بجمهورية مصر العربية، خلال الفترة ٢٣ - ٢٨ نوفمبر ٢٠١٩م، برئاسة دولة ليبيا ممثلة بسعادة الدكتور صبحي مصباح زيد مدير عام وحدة المعلومات المالية الليبية.

شارك في أعمال الاجتماع العام خبراء مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من عشرين دولة عربية أعضاء في المجموعة (المملكة الأردنية الهاشمية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، والجمهورية التونسية، وجمهورية جيبوتي، والمملكة العربية السعودية، وجمهورية السودان، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية الصومال الفيدرالية، وجمهورية العراق، وسلطنة عمان، ودولة فلسطين، ودولة قطر، ودولة الكويت، والجمهورية اللبنانية، ودولة ليبيا، وجمهورية مصر العربية، والمملكة المغربية، والجمهورية الإسلامية الموريتانية، والجمهورية اليمنية)، كما شارك فيها ممثلون عن عدة دول وجهات مراقبة لدى المجموعة (الجمهورية الفرنسية، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، مملكة إسبانيا، جمهورية ألمانيا الاتحادية، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجموعة العمل المالي، هيئة الأمم المتحدة، ومجموعة إيجمونت).

وفي شأن تعزيز جهود المجموعة في مجال مكافحة تمويل الإرهاب، استعرض الاجتماع العام جهود المجموعة في مجال مكافحة تمويل الإرهاب من خلال متابعة نشاطات منتدى اللقاء السابع لخبراء مكافحة تمويل الإرهاب، وتناول المنتدى حجم المتحصلات الجرمية لجريمة تهريب المهاجرين وعلاقتها بجريمة تمويل الإرهاب وأبرز التحديات التي تواجه الدول عند التعامل مع مثل هذا النوع من الجرائم مع تقديم بعض الحلول والتوصيات للدول للحد من مخاطر جريمة تهريب المهاجرين. كما تم استعراض جهود الدول في القيام بتقييم مخاطر تمويل الإرهاب لقطاع المنظمات غير الهادفة للربح.

وفي شأن تعزيز الموارد البشرية لدى سكرتارية المجموعة، فقد اعتمد الاجتماع العام مشروع شركة فلك الاستشارية حول سياسات التعويضات والفوائد لموظفي سكرتارية المجموعة.

أما في شأن العلاقة مع مجموعة العمل المالي والمنظمات الدولية والإقليمية والجهات النظرية، فقد تناول الاجتماع العام بعض المواضيع المتعلقة بعلاقة المجموعة مع مجموعة العمل المالي، وتابع نتائج ومستجدات آخر مشاريع مكافحة تمويل الإرهاب المتعلقة بتقرير مجموعة العمل المالي حول تمويل داعش والقاعدة والجماعات الموالية لهما وكذلك الدليل الإرشادي للتحقيق والادعاء في تمويل الإرهاب.

وفي إطار الجولة الثانية من عمليات تقييم التزام الدول الأعضاء بالمعايير الدولية (المعدلة) في شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح وفقاً لمنهجية التقييم المعدلة الصادرة عن مجموعة العمل المالي، اعتمد الاجتماع العام ورقة إجراءات الجولة الثانية من عملية التقييم المتبادل وعملية المتابعة التي تم تحديثها بما يتوافق مع متطلبات الإجراءات العامة وحاجة الدول الأعضاء.

وفي إطار عملية التقييم المتبادل والمتابعة، قرر الاجتماع العام اعتماد تقرير التقييم المتبادل للمملكة الأردنية الهاشمية وتصنيفها في عملية المتابعة المعززة على أن تقدم تقرير المتابعة المعززة الأول للاجتماع العام الثاني والثلاثون في نوفمبر ٢٠٢٠م، وتقرير المتابعة المعززة الرابع للجمهورية التونسية (الذي تضمن طلب إعادة تقييم درجات الالتزام الفني) على أن تقدم تقريرها الخامس ضمن عملية المتابعة المعززة للاجتماع العام الثاني والثلاثون للمجموعة في نوفمبر ٢٠٢٠م في إطار الجولة الثانية من عملية التقييم المتبادل. واعتمد الاجتماع العام تقرير المتابعة المعززة الأول للمملكة البحرين (لم يتضمن طلب إعادة تقييم درجات الالتزام الفني) على أن تقدم تقريرها الثاني ضمن عملية المتابعة المعززة للاجتماع العام الثاني والثلاثون للمجموعة في نوفمبر ٢٠٢٠م، والتحديث المقدم من المملكة العربية السعودية حول تقرير المتابعة المعززة الأول الذي تمت مناقشته في الاجتماع العام لمجموعة العمل المالي (تضمن طلب إعادة تقييم بعض درجات الالتزام الفني). كما تم اعتماد كل من الجدول الزمني لعملية التقييم المتبادل في إطار الجولة الثانية، والجدول الزمني لعملية المتابعة في إطار الجولتين الأولى والثانية.

أما في إطار المساعدات الفنية والتطبيقات، اعتمد الاجتماع العام توصية فريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات بتنفيذ مشروع التطبيقات حول مكافحة غسل الأموال عبر جريمتي الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، بدءاً من مطلع العام ٢٠٢٠م، بعضوية شملت: المملكة الأردنية الهاشمية، والجمهورية التونسية، وجمهورية مصر العربية، وجمهورية السودان، ودولة ليبيا، والمملكة المغربية. وبرئاسة مشتركة لكل من: الجمهورية التونسية وجمهورية مصر العربية لقيادة فريق عمل المشروع. كما حظي المشروع بدعم ومساندة مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة المنظمة. كما اعتمد الاجتماع العام الخطة التدريبية للمجموعة للأعوام ٢٠٢٠م - ٢٠٢١م. وكما قرر الاجتماع العام اعتماد التحديث المقدم من قبل المملكة الأردنية الهاشمية بشأن برنامج الالتزام الضريبي الطوعي.

وفي ختام الاجتماع، تم استعراض عدد من تقارير فرق العمل واللجان المصاحبة شملت تقرير رئيسي فريق عمل التقييم المتبادل ورئيسي فريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات، حيث تضمن التقريران ما خلص إليه الفريقان من توصيات في اجتماعيهما، بالإضافة إلى تقرير رئيسي لجنة التقييم الوطني للمخاطر عن اجتماع اللجنة، وتقرير رئيس منتدى مكافحة تمويل الإرهاب، وتقرير رئيس منتدى وحدات المعلومات المالية.

اللقاء السابع لمنتدى خبراء مكافحة تمويل الإرهاب، ٢٣ نوفمبر ٢٠١٩م

عقد اللقاء السابع لمنتدى خبراء مكافحة تمويل الإرهاب على هامش الاجتماع العام الثلاثون يوم السبت الموافق ٢٣ نوفمبر ٢٠١٩م، حيث ناقش الاجتماع أفضل الممارسات والتحديات لكشف ومنع عمليات تمويل الإرهاب من حيث المخاطر والطرق والاتجاهات. وكان أبرزها استعراض ممثل فريق الرصد ١٢٦٧ في مجلس الأمن التابع لهيئة الأمم المتحدة تحديثاً حول آخر المعلومات بخصوص مخاطر الإرهاب وتمويله في المنطقة، ولا سيما حول الوضع الحالي لتنظيم داعش والقاعدة وتطور مخاطر هذا التنظيم في أقاليم معينة. مع بيان معلومات هامة عن مصادر أموال تنظيم داعش وفيما يتم إنفاقها، ومصادر التمويل الحالية للجماعات الإرهابية في المنطقة، وكذلك أهم الوسائل المرصودة مؤخراً والتي تعكف الجماعات الإرهابية من خلالها على إخفاء ونقل الأموال والأصول الأخرى. كما تقدمت ممثلة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عرضاً تقديمياً بينت من خلاله حجم المتحصلات لجريمة تهريب المهاجرين وأبرز التحديات التي تواجه الدول عند التعامل مع مثل هذا النوع من الجرائم مع تقديم بعض الحلول والتوصيات للدول للحد من مخاطر جريمة تهريب المهاجرين. وقد تناولت ممثلة المكتب حالات عملية مرتبطة بتمويل الإرهاب، وأشارت إلى وجود منتج معد من المكتب يتضمن مؤشرات للاشتباه مرتبطة بجريمة تهريب المهاجرين. كما استعرضت ممثلة المكتب أهمية تطبيق العقوبات المالية المستهدفة على الأشخاص والكيانات المحددة من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وقد تقدم ممثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بعرض حول جهود المكتب ونشاطاته في المنطقة المتمثلة بعقد عدد من الدورات التدريبية المتعلقة بالعقوبات المفروضة عملاً بقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٣٧٣، وكذلك ورش عمل حول تمويل وانتشار التسليح ومنع استغلال المنظمات غير الهادفة للربح في أنشطة تمويل الإرهاب. وقد استعرض ممثل دولة فلسطين تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في قطاع المنظمات غير الهادفة للربح في فلسطين وتطبيق المتطلبات الدولية، والتقييم القطاعي للمنظمات غير الهادفة للربح في فلسطين وكذلك حالات عملية من تقارير دولية. كما استعرض ممثل جمهورية العراق الجهود الوطنية لمكافحة تمويل الإرهاب وبخاصة التنظيم الإرهابي داعش كما استعرض حالة عملية متعلقة - بتمويل الإرهاب. ومن ثم قدمت سكرتارية المجموعة عرضاً حول آخر المشاريع لمكافحة تمويل الإرهاب وعرضاً مفصلاً تناولت فيه مواضيع هامة من حيث المناهج الجيدة لتحديد مجالات مخاطر تمويل الإرهاب والتنسيق الوطني، وآليات تقييم مخاطر تمويل الإرهاب العابرة للحدود والخاصة بالقطاعات، بالإضافة إلى التقييم القطاعي للمنظمات غير الهادفة للربح وأهمية تحديث - التقييم الوطني للمخاطر.

اللقاء العشرون لمنتدى وحدات المعلومات المالية، ٢٣ نوفمبر ٢٠١٩م

عقد اللقاء العشرون لمنتدى وحدات المعلومات المالية على هامش الاجتماع العام الثلاثون يوم السبت الموافق ٢٣ نوفمبر ٢٠١٩م، واستعرض المنتدى خلال جلساته عدد من الموضوعات المدرجة على جدول أعماله، حيث تطرق المنتدى إلى تشجيع ومتابعة انضمام وحدات المعلومات المالية لمجموعة إيجمونت والتعاون معها حيث استعرض المنتدى موقف تقدم وحدات المعلومات المالية في الدول الأعضاء من خلال مصفوفة المتابعة التي يتم تحديثها من قبل الوحدات المعنية قبل انعقاد كل منتدى، والتي يُعكس فيها موقف الوحدة حسب مراحل إجراءات طلب الانضمام لمجموعة إيجمونت. واستمع المنتدى بعدها لمداخلة ممثل مجموعة إيجمونت لوحدات المعلومات المالية، حول أبرز أعمال مجموعة إيجمونت، وتسليط الضوء على

الشؤون التي تهم المنطقة والدول الأعضاء في المجموعة ووحدات المعلومات المالية فيها، كما تابع المنتدى العرض التقديمي لمركز الريادة والتميز (ECOFEL) التابع لمجموعة إيجمونت حول حالة عملية تناولت موضوع الاستقلالية التشغيلية لوحدات المعلومات المالية. وفي شأن تبادل الخبرات من واقع أفضل الممارسات، حيث ناقش المنتدى موضوع "تبادل المعلومات بين وحدة المعلومات المالية وجهات إنفاذ القانون وسلطات التحقيق، وأثره على تقارير التحليل والتحقيقات المالية الموازية". أما في شأن آليات بناء وتعزيز قدرات وحدات المعلومات المالية، فقد تم تقديم عرض حول إدارة العمليات التنظيمية المرتبطة بالصناعة المالية باستخدام التقنية REGTECH/FINTECH، قدمه الخبير المختص السيد/ ماهر أبوغالي، أوضح فيه المزايا المتعددة من ربط نظام وحدة المعلومات المالية بهذه التقنيات والاستفادة من المخرجات الهامة وتقليل الزمن الذي تستغرقه مثل العمليات التي تجريها الوحدة، لا سيما في مجالات التحليل وطلب المعلومات من الجهات الداخلية والنظيرة بصورة آمنة، والتي تتطلب عادة وقت طويل لإنجازها.

الاجتماع الحادي عشر للجنة التقييم الوطني للمخاطر، ٢٤ نوفمبر ٢٠١٩م

عقد الاجتماع الحادي عشر للجنة التقييم الوطني للمخاطر على هامش الاجتماع العام الثلاثون يوم الأحد الموافق ٢٤ نوفمبر ٢٠١٩م، حيث ناقش الاجتماع موقف الدول الأعضاء في عملية التقييم الوطني للمخاطر، وتجارب الدول الأعضاء في عملية التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والذي تضمنت عرضاً تقديمياً من قبل الجمهورية اللبنانية وعرضاً مشتركاً من قبل الجمهورية التونسية والمكتب الاستشاري Green Acre. كما تمت مناقشة توسيع نطاق عمل لجنة التقييم الوطني للمخاطر، لتشمل دراسة وتبادل الخبرات في جميع النتائج المباشرة والتوصيات الأربعين بين الدول الاعضاء وبالتعاون مع المراقبين.

الاجتماع الخامس والثلاثون لفريق عمل التقييم المتبادل، ٢٤ - ٢٥ نوفمبر ٢٠١٩م

عقد الاجتماع الخامس والثلاثون لفريق عمل التقييم المتبادل على هامش الاجتماع العام الثلاثون يومي الاحد والاثنين الموافق ٢٤ و ٢٥ نوفمبر ٢٠١٩م، وناقش الفريق عدد من البنود الهامة المتعلقة بآخر التطورات المتعلقة بالجولة الثانية من عملية التقييم المتبادل، حيث تناول النقاش عملية التقييم المتبادل للمملكة الأردنية الهاشمية، وتقرير المتابعة المعززة الرابع للجمهورية التونسية (تضمن طلب إعادة تقييم بعض درجات الالتزام الفني). بالإضافة إلى مقترح دولة فلسطين حول موضوع "إجراءات الجولة الثانية لعملية التقييم المتبادل وعملية المتابعة الخاصة بدول مجلس التعاون الخليجي". وتمت مناقشة ورقة إجراءات الجولة الثانية من عملية التقييم المتبادل وعملية المتابعة وعرضها على الاجتماع العام. كما استعرضت سكرتارية المجموعة آخر التعديلات التي أجريت على المعايير الدولية ومنهجية تقييم الالتزام الفني بتوصيات مجموعة العمل المالي وفعالية نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفقاً للتعديلات الأخيرة المعتمدة من قبل اجتماع مجموعة العمل المالي في أكتوبر ٢٠١٩م، وأهم الموضوعات الواردة في خطة عمل مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. أما في شأن تبادل الخبرات حول عملية التقييم المتبادل، استعرضت المملكة العربية السعودية تجربتها في تقديم البيانات المتعلقة بالالتزام الفني والفعالية، إضافة إلى تجربة الجمهورية التونسية في عملية التقييم المتبادل والمتعلقة بالنتائج المباشرة. كما عرضت سكرتارية المجموعة ملخصاً لآخر التطورات المتعلقة بعمليات التقييم المتبادل للدول الأعضاء في إطار الجولة الثانية، حيث تم استعراض عمليات التقييم المتبادل لكلاً من: دولة الإمارات العربية المتحدة، دولة قطر، دولة فلسطين، جمهورية مصر العربية، والجمهورية اللبنانية.

كما اعتمد الاجتماع العام الجدول الزمني لعملية التقييم المتبادل في إطار الجولة الثانية، والجدول الزمني لعملية المتابعة في إطار الجولتين الأولى والثانية.

الاجتماع التاسع والعشرون لفريق المساعدات الفنية والتطبيقات، ٢٥ نوفمبر ٢٠١٩م

عقد الاجتماع التاسع والعشرون لفريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات على هامش الاجتماع العام الثلاثون يوم الاثنين الموافق ٢٥ نوفمبر ٢٠١٩م، حيث ناقش الفريق البنود المدرجة على جدول أعماله.

وفي مجال التطبيقات، اوصى الفريق الاجتماع العام بتبني مشروع تطبيقات جديد بالمجموعة حول مكافحة غسل الأموال عبر جريمتي الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين. كما أشادت المجموعة بنجاح ورشة عمل التطبيقات وبناء القدرات المشتركة بين مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومجموعة مكافحة غسل الأموال لشرق وجنوب أفريقيا، ومجموعة غرب أفريقيا لمكافحة غسل الأموال، والتي عقدت بجمهورية مصر العربية خلال الفترة ٣٠ يوليو - ٢ أغسطس ٢٠١٩م، كما تقدمت المجموعة بالشكر الجزيل لكل من السلطات المصرية ووحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والبنك المركزي المصري بجمهورية مصر العربية على تعاونهم والدعم الكبير الذي قدمته لإنجاح هذه الورشة.

وفي مجال المساعدات الفنية، قدمت مجموعة إيجمونت عرضاً حول موضوع "استقلالية وحدات المعلومات المالية"، كما تم تقديم عرض من القطاع الخاص فيما يخص التقنيات المالية والتنظيمية لتحسين التنفيذ الفعال لمعايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (REGTECH/FINTECH)، كما قدمت سكرتارية المجموعة عرضاً حول التحقيقات المالية المرتبطة بالأصول الافتراضية. ومن ثم قدم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عرضاً بآخر نشاطات المكتب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المنفذة في الدول الأعضاء.

كما استعرض الفريق الخطة التدريبية للأعوام ٢٠١٧م - ٢٠١٩م، حيث اتفق الفريق على تأجيل بعض الورشات التدريبية للخطة التدريبية القادمة ٢٠٢٠م - ٢٠٢١م والتوصية للاجتماع العام باعتماد الخطة التدريبية المقترحة للأعوام ٢٠٢٠م - ٢٠٢١م مع استيعاب ملاحظات الدول الأعضاء، وانتهاء العمل بالخطة التدريبية السابقة ٢٠١٧م - ٢٠١٩م.

التنسيق والتعاون مع مجموعة العمل المالي والمجموعات الإقليمية النظرية والجهات الدولية الأخرى

تبذل المجموعة جهوداً حثيثة على المستويين الإقليمي والدولي من أجل الارتقاء بعلاقات العمل، وتعمل على تحقيق ذلك عبر المشاركة والمساهمة في عدد من النشاطات والفعاليات وكذلك التنسيق والتواصل مع مجموعة العمل المالي والمجموعات الإقليمية النظرية والجهات الدولية الأخرى. وقد شهدت المجموعة تطوراً ملحوظاً على الصعيدين الإقليمي والدولي، ومع العديد من المنظمات كصندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومجموعة العمل المالي وهيئة الأمم المتحدة ومجلس التعاون لدول الخليج العربية ومجموعة إيجمونت ومجموعة آسيا والمحيط الهادئ ومجموعة العمل الأوروبية ومنظمة الجمارك العالمية، وتحرص المجموعة على متابعة المستجدات والتطورات في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال المشاركة في الاجتماعات والفعاليات وورش العمل التي تقيمها تلك الجهات والاستفادة من خبراتها بشتى الطرق فضلاً عن المشاركة في المؤتمرات والندوات ذات الصلة، وذلك بخلاف المساعدات الفنية والتدريب والدعم التي تقدمه هذه الجهات لدول المجموعة.

ويستعرض هذا الجزء من التقرير نشاطات المجموعة مع بعض المنظمات الدولية والإقليمية والجهات العاملة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وبحث أوجه التعاون فيما بين المجموعة وبعض تلك الجهات.

الاجتماعات العامة واجتماعات فرق العمل لمجموعة العمل المالي

تتمتع المجموعة بعلاقة وطيدة مع مجموعة العمل المالي - وكذلك مع المجموعات الإقليمية النظرية المنشأة على غرار مجموعة العمل المالي، فالمجموعة تعمل على تبني ونشر وترويج المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادرة عن مجموعة العمل المالي على النطاق الإقليمي لها. وتتيح هذه العلاقة المشاركة في أعمال مجموعة العمل المالي من خلال منح رئاسة وسكرتارية المجموعة والدول الأعضاء الفرصة لحضور اجتماعات مجموعة العمل المالي واجتماعات فرق العمل التابعة لها، والمشاركة في المناقشات والتعبير عن وجهة النظر الإقليمية، وتشارك المجموعة والدول الأعضاء في هذه الاجتماعات بصورة منتظمة.

وخلال العام ٢٠١٩م شاركت المجموعة في العديد من الفعاليات المشتركة مع مجموعة العمل المالي، والتي شملت ورش عمل وبرامج تدريبية، وزيارات ميدانية في إطار - عمليات التقييم المتبادل للمجموعة أو عمليات التقييم المشتركة مع مجموعة العمل المالي. وقد كانت مشاركة المجموعة على النحو الآتي:

مشاركة المجموعة والدول الأعضاء في اجتماعات مجموعة العمل المالي خلال العام ٢٠١٩م		
الاجتماع العام الثاني، الدورة الثلاثون.	سكرتارية المجموعة، وبعض الدول الأعضاء.	١٧ - ٢٢ فبراير ٢٠١٩م باريس، الجمهورية الفرنسية.
الاجتماع العام الثالث، الدورة الواحد والثلاثون.	سكرتارية المجموعة، وبعض الدول الأعضاء.	١٦ - ٢١ يونيو ٢٠١٩م أورلاندو، الولايات المتحدة الأمريكية.
الاجتماع العام الأول، الدورة الثاني والثلاثون.	سكرتارية المجموعة، وبعض الدول الأعضاء.	١٣ - ١٨ أكتوبر ٢٠١٩م باريس، الجمهورية الفرنسية.

مشاركة المجموعة في اجتماعات فريق مراجعة التعاون الدولي التابع لمجموعة العمل المالي خلال العام ٢٠١٩م	
١٦ - ١٧ يناير ٢٠١٩م دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة.	مشاركة سكرتارية المجموعة في اجتماع الفريق المشترك لأفريقيا والشرق الأوسط (ICRG) التابع لمجموعة العمل المالي.
٢٠ - ٢١ مايو ٢٠١٩م باريس، الجمهورية الفرنسية.	مشاركة سكرتارية المجموعة في اجتماع الفريق المشترك لأفريقيا والشرق الأوسط (ICRG) التابع لمجموعة العمل المالي.
١٦ - ١٩ سبتمبر ٢٠١٩م تونس، الجمهورية التونسية.	مشاركة سكرتارية المجموعة في اجتماع الفريق المشترك لأفريقيا والشرق الأوسط (ICRG) التابع لمجموعة العمل المالي.

مشاركة المجموعة في فعاليات للتقييم المتبادل بالاشتراك مع مجموعة العمل المالي خلال العام ٢٠١٩م	
٢٢ - ٢٤ أكتوبر ٢٠١٩م الدوحة، دولة قطر.	مشاركة سكرتارية المجموعة مع مجموعة العمل المالي في ورشة عمل حول إعداد الدولة لعملية التقييم المتبادل.
٢ - ٦ سبتمبر ٢٠١٩م باريس، الجمهورية الفرنسية.	مشاركة سكرتارية المجموعة في ورشة العمل المشتركة الأولى حول عملية التقييم المتبادل لسكرتارية مجموعة العمل المالي والمجموعات الإقليمية الأخرى.
٤ - ٦ ديسمبر ٢٠١٩م باريس، الجمهورية الفرنسية.	مشاركة سكرتارية المجموعة ومجموعة العمل المالي في اللقاء المباشر بين دولة الإمارات العربية المتحدة والفريق المسؤول عن عملية التقييم المتبادل.

مشاركات إقليمية ودولية أخرى للمجموعة خلال العام ٢٠١٩م

المشاركات الإقليمية:

الحدث	التاريخ	المكان
١. مشاركة سكرتارية المجموعة في ورشة عمل لتدريب وتأهيل المقيمين بالتعاون مع مجموعة العمل المالي.	٢٤ - ٢٨ فبراير ٢٠١٩م	مسقط - عُمان
٢. مشاركة سكرتارية المجموعة في ورشة عمل حول مخاطر استغلال المنظمات غير الهادفة للربح في عمليات تمويل الإرهاب والرفع من قدرات وفعالية الجهات الرقابية المعنية بالتعاون مع اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدولة قطر ومكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة المنظمة والمؤسسات الخيرية بالمملكة المتحدة وويلز.	٨ - ١٠ يوليو ٢٠١٩م	الدوحة - قطر
٣. مشاركة سكرتارية المجموعة في ورشة عمل حول مخاطر تمويل الإرهاب التي نظمتها وزارة الخزانة الأمريكية.	١٦ - ١٧ يوليو ٢٠١٩م	الرياض - السعودية
٤. نظمت سكرتارية المجموعة ورشة عمل مشتركة للتطبيقات وبناء القدرات بين مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومجموعة مكافحة غسل الأموال لشرق وجنوب أفريقيا، ومجموعة غرب أفريقيا لمكافحة غسل الأموال بالتعاون مع وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المصرية.	٣٠ يوليو - ٢ أغسطس ٢٠١٩م	القاهرة - مصر
٥. مشاركة سكرتارية المجموعة في المنتدى السنوي الرابع لمسؤولي مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الذي نظّمته وحدة المتابعة المالية لدولة فلسطين بالاشتراك مع المسؤولين عن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المملكة الأردنية الهاشمية.	٢١ - ٢٢ أغسطس ٢٠١٩م	عمان - الأردن

٦. مشاركة سكرتارية المجموعة في الدورة الاعتيادية الثالثة والأربعين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.	١٥ سبتمبر ٢٠١٩م	القاهرة - مصر
٧. مشاركة سكرتارية المجموعة في ورشة عمل حول تطبيق المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالتعاون مع صندوق النقد الدولي.	٢٢ - ٢٦ سبتمبر ٢٠١٩م	الكويت - الكويت
٨. مشاركة سكرتارية المجموعة في السمنار الحادي عشر للامتثال ومكافحة غسل الأموال.	٤ نوفمبر ٢٠١٩م	الرياض - السعودية
٩. مشاركة سكرتارية المجموعة في الاجتماع السادس عشر للمجموعة التشاورية الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابعة لمجلس الاستقرار المالي.	١٧ نوفمبر ٢٠١٩م	الرياض - السعودية
١٠. مشاركة سكرتارية المجموعة في ورشة عمل حول العملات والأصول الافتراضية بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة واللجنة التونسية للتحاليل المالية.	٧ - ٩ ديسمبر ٢٠١٩م	تونس - تونس
١١. مشاركة سكرتارية المجموعة في الاجتماع الرابع والثلاثين للجنة العربية للرقابة المصرفية، والاجتماع السنوي الرابع عشر عالي المستوى حول المعايير المصرفية العالمية والأولويات التشريعية والرقابية.	٩ - ١٢ ديسمبر ٢٠١٩م	أبو ظبي - الإمارات
١٢. مشاركة سكرتارية المجموعة في ورشة عمل حول تعزيز الاستهداف الفعال للتدفقات المالية غير المشروعة من غسل الأموال وتمويل الإرهاب والاتجار بالبشر بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي واللجنة التونسية للتحاليل المالية.	١٠ - ١٢ ديسمبر ٢٠١٩م	تونس - تونس

المشاركات الدولية:

الحدث	التاريخ	المكان
١. مشاركة سكرتارية المجموعة في ورشة عمل حول مكافحة تمويل الإرهاب بمركز التدريب التابع لمجموعة العمل المالي.	١٣ - ١٧ مايو ٢٠١٩م	بوسان - كوريا الجنوبية
٢. مشاركة سكرتارية المجموعة في الاجتماع السادس والعشرين لمجموعة إيجمونت لوحدات الإخبار المالي.	١ - ٤ يوليو ٢٠١٩م	امستردام - هولندا

القسم الثالث: بناء وتعزيز أطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تعمل المجموعة على بناء أطر قوية وفعالة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المنطقة، وذلك وفقاً للأهداف المنصوص عليها في مذكرة التفاهم، وتسلك المجموعة في هذا المسعى عدة طرق من أهمها، متابعة التزام الدول بتطبيق المعايير الدولية من خلال الآليات والأدوات التي اعتمدت في هذا الخصوص، والتي تشمل على رأسها عمليات التقييم المتبادل، وعمليات المتابعة اللاحقة للتقييم المتبادل بشتى أنواعها. فيما يلي نستعرض موقف حول أهم الأحداث والتطورات في هذا الخصوص خلال العام ٢٠١٩م.

أولاً: في مجال التقييم المتبادل

عملية التقييم المتبادل وعملية متابعة الدول الأعضاء بالمجموعة

بناء على إجراءات المجموعة ووفقاً للمعايير الدولية الصادرة عن مجموعة العمل المالي في العام ٢٠١٢م وتعديلاتها والمنهجية الصادرة في العام ٢٠١٣م وتعديلاتها، تقوم المجموعة بإجراء عملية التقييم المتبادل لتقييم نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسليح لدى الدول الأعضاء فيما يتعلق بالتزامها الفني بالتوصيات الأربعين وفعالية نظمها.

وفي هذا الإطار وفيما يتعلق بعمليات التقييم المتبادل، اعتمد الاجتماع العام التاسع والعشرون الذي عقد خلال الفترة ٢٣ - ٢٥ أبريل ٢٠١٩م في مدينة عمان بالمملكة الأردنية الهاشمية، تقرير التقييم المتبادل للمملكة المغربية، والذي يوضح مدى التزام المغرب بالمعايير الدولية ذات العلاقة. وتناول التقرير الجهود التي قامت بها المملكة المغربية وأوجه القصور التي يتوجب عليها معالجتها من خلال تنفيذ الإجراءات الموصى بها والوارد في تقرير التقييم المتبادل في سبيل الالتزام بتطبيق المعايير الدولية.

كذلك اعتمد الاجتماع العام الثلاثون للمجموعة الذي عقد خلال الفترة من ٢٦ - ٢٨ نوفمبر ٢٠١٩م في مدينة القاهرة بجمهورية مصر العربية، تقرير التقييم المتبادل للمملكة الأردنية الهاشمية والذي يوضح مدى التزام الأردن بالمعايير الدولية ذات العلاقة. وتناول التقرير الجهود التي قامت بها الأردن وأوجه القصور التي يتوجب عليها معالجتها من خلال تنفيذ الإجراءات الموصى بها والوارد في تقرير التقييم المتبادل في سبيل الالتزام بتطبيق المعايير الدولية.

وفيما يتعلق بعملية المتابعة (العادية أو المعززة)، تقوم المجموعة بمتابعة التقدم المحرز من قبل الدول الأعضاء من أجل التأكد من استمرار تطوير نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لديها، وتحفيزها وحثها لمعالجة أوجه القصور المشار إليها في تقارير التقييم المتبادل واتخاذ الخطوات اللازمة ضمن مواعيد زمنية معقولة تجاه الإجراءات ذات الأولوية والإجراءات الموصى بها التي تم تحديدها في تقرير التقييم المتبادل. وفي إطار عملية متابعة التقييم في الجولة الثانية من عملية التقييم المتبادل، وبعد مرور خمس سنوات من اعتماد تقرير التقييم المتبادل للدولة محل التقييم، يتم عقد زيارة ميدانية قصيرة للدولة المعنية لتقييم التحسن في الفعالية.

وخلال العام ٢٠١٩م، اعتمد الاجتماع العام ثلاثة تقارير متابعة في إطار الجولة الأولى (تقارير للتحديث كل عامين تشمل دولة الكويت، سلطنة عمان والجمهورية اللبنانية)، وثلاثة تقارير متابعة معززة (تقريران مع طلب إعادة تقييم درجات الالتزام الفني) في الجولة الثانية للجمهورية التونسية والجمهورية الإسلامية الموريتانية وتقرير متابعة معززة واحد (بدون طلب إعادة

تقييم درجات الالتزام الفني) لمملكة البحرين. وأوضحت تلك التقارير مدى التقدم الذي حققته هذه الدول في مجال تحسين أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في ضوء الملاحظات الواردة في تقارير التقييم والمتابعة الخاصة بكل منها.

وبشكل عام يمكن القول إن هناك مجهودات وتطورات كبيرة حدثت على مستوى الدول الأعضاء حيث شهدت تلك الفترة إصدار العديد من القوانين والأنظمة الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب سواءً لتحسين تجريم غسل الأموال وتمويل الإرهاب أو لفرض متطلبات جديدة على المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة كمتطلبات العناية الواجبة تجاه العملاء، وتنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي، وتفعيل الإجراءات الموصى بها في شق الفعالية، بالإضافة إلى رفع مستوى كفاءة وفعالية مختلف الجهات بما فيها الجهات الرقابية وسلطات إنفاذ القانون، وذلك من خلال تدريب العناصر البشرية لتلك الجهات عبر البرامج التي تقدمها المجموعة أو برامج أخرى متخصصة. كما شهد هذا العام أيضاً إصدار العديد من الإرشادات والتوجيهات للجهات الخاضعة للإبلاغ عن العمليات المشبوهة وعدد من المتطلبات لتعزيز أنظمة الدول الداخلية المتعلقة بإدارة المخاطر والكشف والتحقق من المعلومات والبيانات المقدمة من العملاء ومتابعة ورصد العمليات.

وفيما يتعلق بالدول الخاضعة لمتابعة فريق التعاون الدولي والمراجعة التابع لمجموعة العمل المالي، تواصلت الدول الأعضاء توفير المعلومات والبيانات التي تثبت فعالية أنظمتها وفق خطة العمل التي وضعها الفريق المشار إليه. ففي هذا الإطار قامت الجمهورية التونسية بتقديم تقارير منتظمة لاجتماع فريق مراجعة التعاون الدولي لأفريقيا والشرق الأوسط بينت فيه جهودها المتواصلة بغية معالجة أوجه القصور الواردة في تقرير التقييم المتبادل للجولة الثانية وتعزيز فعالية منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لديها. وقرر الاجتماع العام لمجموعة العمل المالي الذي عقد في شهر أكتوبر ٢٠١٩م في مدينة باريس بالجمهورية الفرنسية خروج الجمهورية التونسية من عملية متابعة فريق مراجعة التعاون الدولي لأفريقيا والشرق الأوسط على ضوء النتائج الإيجابية لتقرير الزيارة الميدانية التي عقدت خلال الفترة من ١٦ - ١٧ سبتمبر ٢٠١٩م بمشاركة سكرتارية المجموعة.



موقف عام مُحدَّث لعملية المتابعة للدول الأعضاء خلال الفترة ٢٠٠٩م - ٢٠١٩م

البرنامج الزمني لعمليات التقييم المتبادل في إطار الجولة الثانية

بدأت المجموعة تنفيذ برنامج تقييم الدول الأعضاء للجولة الثانية بهدف التأكد من مدى فاعلية النظم المطبقة، ومدى اتساقها مع المعايير الدولية لغبرابر ٢٠١٢م في شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح، وذلك وفقاً لمنهجية التقييم الجديدة الصادرة عن مجموعة العمل المالي (فبرابر ٢٠١٣م) والتعديلات اللاحقة لكل منهما. واعتمد الاجتماع العام الثاني والعشرون الجدول الزمني لعملية التقييم المتبادل في إطار الجولة الثانية من عمليات التقييم المتبادل، حيث سيتم تقييم دولتين إلى ثلاث في كل عام، يتم فيها فحص جميع القوانين والضوابط السارية في الدول الأعضاء الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح وفعالية تطبيقها. وستقوم المجموعة بشكل مستمر بمتابعة التقدم المحرز في تحسين نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى الدول الأعضاء، وتقوم الدول بعد خضوعها لعملية التقييم بتقديم تقارير المتابعة خلال فترات زمنية محددة بحسب ما تنص عليه إجراءات التقييم والمتابعة المعتمدة من قبل الاجتماع العام للمجموعة.

وخلال هذه الجولة، اعتمدت المجموعة، الى نهاية سنة ٢٠١٩م، جدول تقييم الدول الأعضاء على الشكل التالي:

الدولة	الجهة المقيمة	تاريخ الزيارات الميدانية لعمليات التقييم المتبادل في الجولة الثانية (١)	مناقشات الاجتماع العام لتقارير التقييم المتبادل في الجولة الثانية
تونس	البنك الدولي	فبرابر ٢٠١٥م	أبريل ٢٠١٦م
موريتانيا	المجموعة	١٩-٣٠ ديسمبر ٢٠١٦م	أبريل/مايو ٢٠١٨م
ليبيا (٢)	-	النصف الأول ٢٠١٧م (٢)	نوفمبر ٢٠١٧م
البحرين	المجموعة ومجموعة العمل المالي	٧-٢٢ نوفمبر ٢٠١٧م	يونيو ٢٠١٨م
السعودية	المجموعة ومجموعة العمل المالي	٨-٢٣ نوفمبر ٢٠١٧م	يونيو ٢٠١٨م
سوريا (٢)	المجموعة	فبرابر/مارس ٢٠١٨م	نوفمبر ٢٠١٨م
المغرب	المجموعة	٥-٢٠ مارس ٢٠١٨م	أبريل ٢٠١٩م
اليمن (٢)	المجموعة	أغسطس/سبتمبر ٢٠١٨م	مايو ٢٠١٩م
الأردن	المجموعة	٨-٢٣ يوليو ٢٠١٨م	أبريل/مايو ٢٠١٩م
الإمارات	المجموعة ومجموعة العمل المالي	١-١٧ يوليو ٢٠١٩م	فبرابر ٢٠٢٠م
قطر	المجموعة ومجموعة العمل المالي	٢٩ يونيو- ١٧ يوليو ٢٠٢٠م	فبرابر ٢٠٢١م
مصر	المجموعة	١-١٨ مارس ٢٠٢٠م	نوفمبر ٢٠٢٠م
فلسطين	المجموعة	١٦ أغسطس - ٣ سبتمبر ٢٠٢٠م	مايو ٢٠٢١م
عمان	المجموعة ومجموعة العمل المالي	أغسطس ٢٠٢١م	فبرابر ٢٠٢٢م
لبنان	المجموعة	فبرابر/مارس ٢٠٢١م	نوفمبر ٢٠٢١م
الكويت	المجموعة ومجموعة العمل المالي	أكتوبر/نوفمبر ٢٠٢١م	يونيو ٢٠٢٢م
الجزائر	المجموعة	فبرابر/مارس ٢٠٢٢م	نوفمبر ٢٠٢٢م
السودان	المجموعة	أغسطس/سبتمبر ٢٠٢٢م	أبريل/مايو ٢٠٢٣م
العراق	المجموعة	فبرابر/مارس ٢٠٢٣م	نوفمبر ٢٠٢٣م
جيبوتي	المجموعة	يوليو/أغسطس ٢٠٢٣م	أبريل ٢٠٢٤م
الصومال	المجموعة	فبرابر/مارس ٢٠٢٤م	نوفمبر ٢٠٢٤م

(١) يتم تحديد تاريخ تسليم الاستبيان الفني بالتنسيق بين سكرتارية المجموعة والدولة محل التقييم، أو بين مجموعة العمل المالي وسكرتارية المجموعة والدولة محل التقييم.

(٢) تم الاتفاق على تأجيل إجراء عملية التقييم المتبادل لليبيا واليمن وسوريا في انتظار تحسن الظروف الأمنية فيها.

ثانياً: في مجال المساعدات الفنية والتطبيقات

نشر الوعي حول طرق وأساليب واتجاهات غسل الأموال وتمويل الإرهاب في العام ٢٠١٩م

تعد مهمة نشر الوعي بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، أحد أبرز الواجبات التي تضطلع بها المجموعة، وذلك من خلال ورش العمل السنوية للتطبيقات وبناء القدرات، وتقارير مشروعات التطبيقات الدورية وغير الدورية التي تصدرها، واللقاءات والاجتماعات الفنية المتخصصة التي تنظمها أو تشارك فيها على صعيد مجالات عملها، بالإضافة إلى الورش التدريبية التي تعقدتها المجموعة منفردة أو بصورة مشتركة مع الشركاء الآخرين والمانحين، فيما يلي نستعرض أهم المنجزات في هذه المجالات خلال العام ٢٠١٩م.

ورش العمل والبرامج التدريبية التي نظمتها وشاركت فيها المجموعة في العام ٢٠١٩م

ورشة العمل التاسعة لتدريب وتأهيل المقيمين بالتعاون مع مجموعة العمل المالي

٢٤ - ٢٨ فبراير ٢٠١٩م، مسقط، سلطنة عمان

عقدت ورشة العمل التاسعة لتدريب وتأهيل المقيمين بالتعاون مع مجموعة العمل المالي خلال الفترة ٢٤ - ٢٨ فبراير ٢٠١٩م، في مدينة مسقط، بسلطنة عُمان. حيث تهدف هذه الورشة إلى تدريب وتأهيل عدد من خبراء مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من دول المجموعة واكتسابهم للمعرفة الكافية حول عملية التقييم المتبادل وكيفية إجرائها، وذلك باستخدام منهجية تقييم الالتزام الفني بتوصيات مجموعة العمل المالي وفعالية نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الخاصة بمجموعة العمل المالي (٢٠١٣م)، وتوفير عدد من المقيمين - المؤهلين من ذوي الخبرات - المالية والقانونية وانشاء قانون للمشاركة في عمليات التقييم المتبادل وإعادة تقييم درجات الالتزام الفني القادمة. واستعرضت الورشة أهم النتائج التي تم التوصل إليها، حيث استفاد المشاركون بدرجة كبيرة من المعلومات القيمة التي قدمها الخبراء وخاصة فيما يتعلق بمتطلبات منهجية التقييم والخبرة العملية في هذا الخصوص، وتعرفوا من خلال استعراض متطلبات منهجية التقييم الجديدة على كيفية تقييم الالتزام الفني وفعالية نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال مدى استيفاء المعايير الدولية وتحقيق النتائج المباشرة المحددة في المنهجية. كما أدرك المشاركون أهمية التعرف على سياق عمل الدولة محل التقييم ومخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب لديها وكيفية أخذها بعين الاعتبار في إطار عملية التقييم المتبادل. وكما تدرّب المشاركون على عملية تقييم الالتزام الفني والفعالية من خلال حالة عملية افتراضية تضمنت دراسة معلومات وفرتها الحالة حول مدى التزام الدولة محل التقييم بالمعايير الدولية، بالإضافة إلى معلومات إضافية تم طلبها من الجهات المعنية في الدولة عبر زيارات ميدانية افتراضية.

ورشة عمل حول مخاطر استغلال المنظمات غير الهادفة للربح في عمليات تمويل الإرهاب

والرفع من قدرات وفعالية الجهات الرقابية المعنية، ٨ - ١٠ يوليو ٢٠١٩م، الدوحة، دولة قطر

نظمت سكرتارية المجموعة بالتعاون مع اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدولة قطر ومكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة المنظمة والمؤسسات الخيرية بالملكة المتحدة ويلز، ورشة عمل حول مخاطر استغلال المنظمات غير الهادفة للربح في عمليات التمويل الإرهاب والرفع من قدرات وفعالية الجهات الرقابية المعنية خلال الفترة ٨ - ١٠ يوليو ٢٠١٩م، في مدينة الدوحة، بدولة قطر. حيث تهدف هذه الورشة إلى رفع الوعي والتعرف على مخاطر استغلال المنظمات غير الهادفة للربح في عمليات تمويل الإرهاب. واستعرضت الورشة أهم الموضوعات في شأن تطوير

العلاقة بين الجهات الرقابية والقطاع من خلال الإشراف والمتابعة والتواصل وتوفير الدعم المناسب لهذا القطاع، وكذلك العلاقة مع جهات إنفاذ القانون ووحدات المعلومات المالية. كما استعرضت الورشة أهم النتائج التي تم التوصل إليها، من خلال التعرف على الجوانب المحيطة بقطاع المنظمات غير الهادفة للربح والمنهج الأمثل للتعامل مع القضايا المرتبطة بضمان شفافية ونزاهة هذا القطاع وعدم سوء استغلاله في أنشطة تمويل الإرهاب وفقاً للمعايير الدولية الصادرة عن مجموعة العمل المالي، ودعم المعرفة والخبرات التي اكتسبها بحالات عملية من الواقع.

ورشة عمل حول إعداد الدولة لعملية التقييم المتبادل،

٢٧ - ٢٩ يوليو ٢٠١٩م، القاهرة، جمهورية مصر العربية

نظمت المجموعة ورشة عمل حول إعداد الدولة لعملية التقييم المتبادل خلال الفترة ٢٧ - ٢٩ يوليو ٢٠١٩م، في مدينة القاهرة، بجمهورية مصر العربية، والتي تهدف إلى تقييم الالتزام بمعايير مجموعة العمل المالي بشكل متسق وفعال والتحقق من التزام الدولة بتنفيذ معايير مجموعة العمل المالي، وكذلك تحضير الدولة لعملية التقييم المتبادل. كما تمت مناقشة أهم الموضوعات التي تشمل أهمية وعي كافة المعنيين بجوانب عملية التقييم، والهدف من عملية التقييم المتبادل ومراحلها وفق منهجية ومتطلبات مجموعة العمل المالي، والالتزام الفني ومراحل ودرجات تقييم الالتزام الفني، والجدول الزمني لعملية التقييم، ومشاركة تجارب بعض الدول التي سبق تقييمها. ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها هي استفادة المشاركين بدرجة كبيرة من المعلومات القيمة التي قدمها الخبراء خاصة فيما يتعلق بالطريقة التي يتبعها فريق التقييم أثناء الزيارة الميدانية، وبمتطلبات منهجية التقييم والخبرة العملية في هذا الخصوص، والتعرف على متطلبات منهجية التقييم وكيفية تقييم الالتزام الفني وفعالية نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ورشة العمل المشتركة للتطبيقات وبناء القدرات،

٣٠ يوليو - ٢ أغسطس ٢٠١٩م، القاهرة، جمهورية مصر العربية

نظمت سكرتارية المجموعة بالتعاون مع وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المصرية ورشة عمل مشتركة للتطبيقات وبناء القدرات بين مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومجموعة مكافحة غسل الأموال لشرق وجنوب أفريقيا، ومجموعة غرب أفريقيا لمكافحة غسل الأموال خلال الفترة ٣٠ يوليو - ٢ أغسطس ٢٠١٩م، في مدينة القاهرة، بجمهورية مصر العربية، تحت الرعاية السامية لفخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية. حيث هدفت هذه الورشة إلى تبادل المعارف والخبرات في شأن المخاطر الناشئة والاتجاهات والطرق المستخدمة في مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بالإضافة إلى عمليات التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. واستعرضت الورشة أهم الموضوعات في شأن استرداد الأصول المتحصلة من جرائم غسل الأموال المرتبطة بجرائم الفساد، الصرف الأجنبي غير الرسمي وغير المشروع، غسل الأموال من خلال الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، والتدفقات المالية غير المشروعة وغسل الأموال المرتبط بالإتجار بالحياة البرية. كما استعرضت الورشة أهم النتائج التي من أهمها التعرف على الاتجاهات والأساليب الجديدة في غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال، وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات حولها، والوقوف على التحديات المشتركة التي تواجهها دول الشرق الأوسط وأفريقيا في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث صدرت بموجب هذه الورشة "توصيات القاهرة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الشرق الأوسط وأفريقيا".

ورشة عمل حول تطبيق المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، ٢٢ - ٢٦ سبتمبر ٢٠١٩م، الكويت، دولة الكويت

نظمت المجموعة بالتعاون مع صندوق النقد الدولي ورشة عمل مشتركة حول تطبيق المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب خلال الفترة ٢٢ - ٢٦ سبتمبر ٢٠١٩م، في مدينة الكويت، بدولة الكويت. استهدفت الورشة معدو مشاريع القوانين، وصناع السياسات، ومسؤولو الرقابة على القطاع المالي وقطاع الأعمال والمهنة غير المالية المحددة، والمسؤولون في وحدات الاستخبارات المالية، والمسؤولون في أجهزة العدالة الجنائية وغيرهم من المسؤولين المعنيين بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. هدفت هذه الورشة التي تقدمها إدارة الشؤون القانونية في صندوق النقد الدولي إلى زيارة إمام المشاركين بعملية التقييم المتبادل وأطرها الزمنية من خلال الجدول الزمني لعملية التقييم، وإعطاء نبذة عن المعايير الدولية المعتمدة لدى مجموعة العمل المالي، وسبل إثبات فعالية أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتعريف بالمطلوب من الدولة قبل الزيارة الميدانية وأثناء الزيارة الميدانية وبعد الزيارة الميدانية، وأبرز التحديات والدروس المستفادة من عمليات التقييم المتبادل. واستعرضت الورشة أهمية عملية التقييم ومراحل عملية التقييم، الالتزام الفني ومراحل ودرجات تقييم الالتزام الفني، عرض المسائل الجوهرية الخاصة بالنتائج المباشرة، وسبل إثبات فعالية نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وأبرز التحديات والدروس المستفادة من عملية التقييم. كما استعرضت الورشة أهم النتائج التي من بينها فهم طبيعة المحطات الرئيسية والتحديات المتصلة بعملية التقييم المتبادل، وعي المشاركين بعملية التقييم، تجهيز الجهات المحلية للمعلومات والاحصائيات اللازمة قبل الزيارة الميدانية، واستعداد المشاركين لمساندة جهود بلدانهم لنجاح عمليات التقييم المتبادل التي تخضع لها.

ورشة عمل حول إعداد الدولة لعملية التقييم المتبادل ٢٢ - ٢٤ أكتوبر ٢٠١٩م، الدوحة، دولة قطر

نظمت المجموعة بالتعاون مع مجموعة العمل المالي ورشة عمل حول إعداد الدولة لعملية التقييم المتبادل خلال الفترة ٢٢ - ٢٤ أكتوبر ٢٠١٩م، في مدينة الدوحة، بدولة قطر. والتي تهدف إلى تجهيز دولة قطر لعملية التقييم المتبادل والزيارة الميدانية، والتعريف بأهمية التقييم المتبادل والجدول الزمني لعملية التقييم، والتعريف بالمطلوب من الدولة قبل الزيارة الميدانية وأثناء الزيارة الميدانية وبعد الزيارة الميدانية. كما تمت مناقشة أهم الموضوعات التي تشمل الهدف من عملية التقييم ومراحل عملية التقييم، والالتزام الفني ومراحل ودرجات تقييم الالتزام الفني، المسائل الأساسية للدولة محل التقييم (الالتزام السياسي والتنسيق الوطني)، وعرض المسائل الجوهرية الخاصة بالنتائج المباشرة. ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها هي استفادة المشاركين بدرجة كبيرة من المعلومات القيمة التي قدمها الخبراء خاصة فيما يتعلق بمتطلبات منهجية التقييم والخبرة العملية في هذا الخصوص، والتعرف على متطلبات منهجية التقييم وكيفية تقييم الالتزام الفني وفعالية نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ورشة عمل حول العملات والأصول الافتراضية، ٧ - ٩ ديسمبر ٢٠١٩م، تونس، الجمهورية التونسية

عقدت ورشة عمل حول العملات والأصول الافتراضية بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة واللجنة التونسية للتحليل المالية خلال الفترة ٧ - ٩ ديسمبر ٢٠١٩م، في مدينة تونس، بالجمهورية التونسية، والتي تهدف إلى تزويد جهات إنفاذ القانون وبصفة خاصة مؤسسات النيابة العامة، ووزارات الداخلية، ووحدات المعلومات المالية، والبنوك والمؤسسات المالية، بالمعلومات اللازمة من أجل مواجهة استخدام العملات المشفرة من قبل الجماعات الإجرامية. واستعرضت الورشة أهم الموضوعات في ماهية العملات الافتراضية، وكيفية عملها، والمخاطر المرتبطة بها خاصة المتصلة بالإنترنت المظلم، وتتبع

العملات الافتراضية والمفاهيم والأدوات الرئيسية والتشابه بين التحويلات المصرفية ومعاملات Block Chain. كما تناولت الورشة جانب التحريات في العملات الافتراضية وتحديد العناوين وتتبع البرمجيات التي توضح كيفية استخدامها، واللوائح التنظيمية وغسل الأموال الاحترافي وكيفية اثباته والتعاون الدولي في هذا الخصوص. ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها هي التعرف على الطرق التي يتم التعامل فيها بين مختلف الأطراف بما يشمل الطرق الشرعية وغير الشرعية، والتعرف أيضا على التعاملات التي تجري في المجتمعات التي يتداول فيها العملات والأصول الافتراضية، وكيفية إجراء الصفقات وبعض المواقع المستخدمة في ذلك، وكيفية استخدام العملات الافتراضية في تسوية التعاملات .

ورشة عمل حول إعداد الدولة لعملية التقييم المتبادل،

١٧ - ١٩ ديسمبر ٢٠١٩م، رام الله، دولة فلسطين

نظمت المجموعة ورشة عمل حول إعداد الدولة لعملية التقييم المتبادل خلال الفترة ١٧ - ١٩ ديسمبر ٢٠١٩م، في مدينة رام الله، بدولة فلسطين، والتي تهدف إلى تقييم الالتزام بمعايير مجموعة العمل المالي بشكل متسق وفعال والتحقق من التزام الدولة بتنفيذ معايير مجموعة العمل المالي، وكذلك تحضير الدولة لعملية التقييم المتبادل بما فيها نموذج الالتزام الفني وتقديم المعلومات المتعلقة بالفعالية. كما تمت مناقشة أهم الموضوعات التي تشمل الهدف من عملية التقييم المتبادل ومراحلها وفق منهجية مجموعة العمل المالي، والالتزام الفني ومراحلها ودرجات تقييم الالتزام الفني، ودور الجهات المختصة بمكافحة تمويل الإرهاب، المسائل الأساسية للدولة محل التقييم (الالتزام السياسي والتنسيق الوطني)، وعرض المسائل الجوهرية الخاصة بالنتائج المباشرة. ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها هي استفادة المشاركين بدرجة كبيرة من المعلومات القيمة التي قدمها الخبراء خاصة فيما يتعلق بالطريقة التي يتبعها فريق التقييم أثناء الزيارة الميدانية، وبمتطلبات منهجية التقييم والخبرة العملية في هذا الخصوص، والتعرف على متطلبات منهجية التقييم وكيفية تقييم الالتزام الفني وفعالية نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

القسم الرابع: القوائم المالية والحسابات الختامية للسنة المنتهية

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م

بيان المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م (المبالغ بالدولار الأمريكي)

٢٠١٨

٢٠١٩

الموجودات

الموجودات غير المتداولة

معدات

٦,٧٢٧ ٣,٧٣٠

— ٧,٠٨٣

حق استخدام الموجودات

٧,٧٢٧ ١٠,٨١٣

الموجودات المتداولة

مساهمات الأعضاء المستحقة

— ٨٩,٦٧٢

١٦,٢١٧ ٨,٠١٦

مبالغ مدفوعة مقدما وضم مدينة أخرى

٧٤١,٣٥٣ ٨١٧,٠٢٧

النقد ورصيد البنك

٧٥٧,٥٧٠ ٩١٤,٧١٥

٧٦٤,٢٩٧ ٩٢٥,٥٢٨

مجموع الموجودات

الأموال المتراكمة والمطلوبات

الأموال المتراكمة

احتياطي استراتيجي

١١٢,٨٠٠ ١١٢,٨٠٠

١٥٨,٩١٠ ١٨٦,٥٣١

الأموال المتراكمة

٢٧١,٧١٠ ٢٩٩,٣٣١

مجموع الأموال المتراكمة

المطلوبات غير المتداولة

منافع نهاية الخدمة للموظفين

٦٢,٣٧٣ ٨٤,٧٢٤

٤٤,٧٨٣ ٤٤,٧٨٣

المنح المؤجلة

١٠٧,١٥٦ ١٢٩,٥٠٧

المطلوبات المتداولة

ضم تجارية دائنة وأخرى

٤١,٨٨٣ ٥٦,٥٧٠

— ٧,١٤٦

التزامات عقود الإيجار

٣٤٣,٥٤٨ ٤٣٢,٩٧٤

دخل مؤجل - الأعضاء

٣٨٥,٤٣١ ٤٩٦,٦٩٠

٧٦٤,٢٩٧ ٩٢٥,٥٢٨

مجموع الأموال المتراكمة والمطلوبات

بيان الإيرادات والمصروفات للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م (المبالغ بالدولار الأمريكي)

٢٠١٨

٢٠١٩

الدخل

٥٩٤,٤٥٩	٦٥٦,٢٤٠	مساهمات من الأعضاء
١٦,٧٩٤	—	إلغاء مطلوبات لم تعد مستحقة الدفع
<u>١٦٣</u>	<u>١٥</u>	مكاسب من بيع معدات
<u>٦١١,٤١٦</u>	<u>٦٥٦,٢٥٥</u>	مجموع الإيرادات

المصروفات

٥٤٧,٨٢٥	٥٨٣,٣٨٥	تكاليف مباشرة
٤٢,٧٥٣	٤٢,٢٥٢	مصاريف عمومية وإدارية
<u>٢,٨٩٣</u>	<u>٢,٩٩٧</u>	الاستهلاك
<u>٥٩٣,٤٧١</u>	<u>٦٢٨,٦٣٤</u>	مجموع المصروفات
<u><u>١٧,٩٤٥</u></u>	<u><u>٢٧,٦٢١</u></u>	فائض السنة